

وزير الاقتصاد: مكافحة الفساد خطوة اساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطنين والدولة

رأى وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي ان لقانوني حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد أثر إيجابي وفعال على العجلة الاقتصادية، داعياً الى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة.

كلام الصفدي جاء في خلال افتتاح ورشة عمل حول حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد: مدى تأثيرهما على القطاع الخاص، في مبنى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان - الصنائع، بدعوة من الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. حضر المؤتمر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد الزعتري، رئيس غرفة التجارة والصناعة في زحلة والبقاع ادمون جريصاتي وعدد من الفاعليات الاقتصادية.

عبود

بدءاً، اعتبر رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود أن الكلفة اليومية للفساد هي اكثر من ٣ ملايين دولار، مشيراً الى ان الفساد تحول الى عقلية ونمط تفكير لبنانيين، واداء مقبول من المجتمع اللبناني حيث بنتنا نسمع ان الجنسية اللبنانية ليست هوية بل مهنة، وذلك للاشارة الى فذلكة اللبناني وشطارته في المواربة وتجنيد القانون على قياسه.
وقال: من المؤسف ان نرى اليوم ان المجتمع اللبناني بات مجتمعاً مدجناً، لا يسائل ولا يطالب ولا يصرخ، فمثلاً لا يسأل كيف يمكن ان تكون كلفة قطاع الكهرباء في لبنان ١٠ مليارات دولار من اصل الدين العام، في حين ان كلفة إعادة الحياة الى هذا القطاع في العراق الذي تبلغ مساحته ٤٠ مرة مساحة لبنان لا تتجاوز الملياري دولار؟ والاسوأ انه لا يدرك حقوقه، فالمواطن اللبناني لا يعرف ان من حقه الحصول على المعلومات، ولم نر مطالبة في هذه السياق، ولولا جهود بعض الجمعيات المدنية لكان الموضوع طي النسيان.

قريطم

بدوره، إعتبر رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم ان الحق يشكل أحد أهم دعائم الديمقراطية التي لا يقتصر مفهومها على ان الشعب هو مصدر السلطات، وطلب التغيير هو انعكاس لارادة الشعب، لا بل ان مبدأي الشفافية والمحاسبة، واللذان يشكلان حجر الاساس لأي نظام ديموقراطي، يستوجبان ويفرضان انعدام العوائق والحواجز امام حق الوصول الى المعلومات.

الصفدي

اما الوزير الصفدي فاكد على تطلع وزارة الاقتصاد الى تعزيز الشفافية في الادارة ومكافحة الفساد كخطوة اساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطنين والدولة وذلك من خلال تكريس حق فعلي في الوصول الى المعلومات.
واشار الى انه مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانوني حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد أثر إيجابي وفعال على العجلة الاقتصادية ولاسيما في القطاع الخاص، لجهة الشفافية في معرفة كيفية اتخاذ القرارات ولجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار.

ورأى ان أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وتالياً قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكب الفساد.